مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 152 (من 23 إلى 30 يناير 2016)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

- مقدمة..... 2

مؤتمر بكواش، وميلان طالبان إلى بدء محادثات السلام

- خلفية مؤتمرات بكواش..... 4
- مؤتمر بكواش الأخير..... 5
- الشروط المسبقة لطالبان..... 6
- تنازل من طالبان..... 7
- ردة فعل حكومية..... 8
- مؤتمر بكواش والمفاوضات الرباعية..... 9
- ما الذي ينبغي عمله؟..... 9

أفغانستان.. بالدرجة الثانية فسادا في العالم

- نظرة على الفساد الإداري في أفغانستان..... 11
- إحصاءات مؤسسة النزاهة الدولية حول الفساد الإداري في أفغانستان..... 12
- ردة فعل حكومية..... 14
- عدم التنسيق الحكومي في مكافحة الفساد..... 14

مقدمة

في هذه النشرة من «تحليل الأسبوع» نقدم إليكم من قسم التحليل في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية مناقشة مؤتمر عقدته مؤسسة بكواش الدولية لمدة يومين في الدوحة الأسبوع الماضي لبحث الملف الأفغاني. وشاركت رسميا في المؤتمر طالبان، وعدد من الشخصيات من أفغانستان ومن دول أخرى. وأظهرت طالبان في هذا المؤتمر جاهزية مشروطة لمحادثات مباشرة، وطرحت شروطا لبدء مفاوضات مبلشرة.

تم عقد المؤتمر فيما عُقدت الجلسة الثانية من المحادثات الرباعية بين أفغانستان وباكستان والصين وأمريكا، في 18 من يناير في كابول، ومن المقرر أن تُعقد الجلسة الثالثة منها في 6 من فبراير في إسلام آباد. ومن هنا لم تتفق الحكومة الأفغانية على مؤتمر بكواش ولم توسل إلى مندوب رسمي إليه.

وفي القسم الثاني من التحليل، نناقش التقرير الأخير لمؤسسة النزاهة الدولية بشأن الفساد الإداري في أفغانستان. فقد نشرت المؤسسة تقريره حول "توقعات الفساد لعام2015م"، في اليوم الأربعاء (27 من يناير2016)، وجاء فيها أن كوريا الشمالية، وصوماليا، وأفغانستان من أكثر الدول فسادا من بين 167 دولة عبر العالم، واحتلت أفغانستان الدرجة الثانية. مع أن حكومة الوحدة الوطنية رفعت بداية خطوات سريعة في مكافحة الفساد، لكن إجراءاتها في هذ المجال وخاصة في العام الماضي لم تكن منسقّة، ولذلك أصبح البلد في الدرجة الثانية من الفساد عالميا. هذه الأمور تمت مناقشتها في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، وإليكم التفاصيل:

مؤتمر بكواش، وميلان طالبان إلى بدء محادثات السلام

بعد الجلسة الثانية من محادثات رباعية للسلام، عقدت مؤسسة بكواش الدولية في 23 و24 من يناير 2016م، مؤتمرا دولية لمناقشة طرق حل الأزمة الأفغانية وبدء محادثات السلام، في الدوحة واستمر المؤتمر ليومين. وشارك في المؤتمر 55 شخصا إضافة إلى مندوبي طالبان. وصرّحت طالبان في المؤتمر عن موقفها في هذا المؤتمر.

ليست هذه أول مرة، تتم مناقشة ملف السلام الأفغاني في مؤتمر بكواش. فقد عقدت المؤسسة مؤتمرات مشابهة في الماضي. وتهدف المؤسسة إلى بناء ثقة بين الأطراف المتصارعة.

فهل تغيّر موقف طالبان تجاه محادثات السلام؟ وماهي أبرز نقاط في مؤتمر بكواش؟

خلفية مؤتمرات بكواش

تم من قبل عقد مؤتمرات عدة لحل الأزمة الأفغانية في دول مختلفة منها الإمارات المتحدة العربية، وقطر، واليابان، وفرانسا، شاركت فيها شخصيات من أفغانستان ومن دول أخرى. مؤسسة بكواش إحدى المؤسسات لتي تعقد هذه المؤتمرات، وهي مؤسسة غير حكومية حصلت عام 1995م، بسبب وساطاتها في حل النزاعات على جائزة نوبل للسلام. وقد عقدت المؤسسة أربع جلسات حول ملف السلام الأفغاني في الدوحة ودوبي.

مؤتمر دوبي: تم عقد أول مؤتمر بكواش في 22 و23 من سبتمبر 2012م، في دوبي. شاركت فيها شخصيات مختلفة من الأمم المتحدة، ومن أفغانستان ومن دول أخرى. اتفق المشاركون بأن السلام أمر حيوي لأفغانستان، وأنه ضرورة المنطقة كلها للرقي والإزدهار.

في مؤتمر دوبي، تم اعتبار مواد الدستور الأفغانية موضع مناقشة من أجل إحلال السلام، كما وجرت مناقشة ملف الانسحاب الأجنبي من أفغانستان، والهدنة، وموضوعات أخرى. واتفق المشاركون بأن السلام في أفغانستان مصلحة لجميع الأفغان[1].

تمثلت إشكالية المؤتمر الأول في دوبي في عدم مشاركة مندوبين من طالبان في هذا المؤتمر، بل شارك فيه آخرون مثل الملا معتصم آغا جان وقد انفصل من طالبان قبل ذلك.

المؤتمر الثاني في دوبي: تم عقد المؤتمر الثاني لبكواش في 15 و17 من يناير 2013م، في دوبي. جرت فيها مناقشة القرارات الماضية، وطُرحت مواضع جديدة.

فقد تم اعتبار إطلاق سراح سجناء طالبان خطوة في مجال بناء الثقة. تم التأكيد على التجنب من الخسارة في صفوف المدنيين، واتفق المشاركون أن أفغانستان آمنة لا تسع للأجانب، وأن أعضاء تنظيم القاعدة لن تبقى فيها.

[1] راجع بيان بكواش حول مؤتمر دوبي على الرابط التالي:
http://pugwash.org/2012/09/24/dubai-meeting-on-afghanistan/

وفي هذا المؤتمر تم اعتبار شطب أسماء طالبان من القائمة السوداء للأمم المتحدة، وفتح مكتب رسمي لطالبان في الدوحة، ومشاركة جميع الجهات والأحزاب في عملية السلام، من الخطوات الأولية لانطلاق عملية السلام[2].

مؤتمر قطر: تم عقد المؤتمر الثالث لبكواش في 2 و3 من مايو 2015م، في قطر. تمت في هذا المؤتمر أيضا إعادة طرح أبرز القرارات والبيانات من المؤتمرات الماضية، وجرت مناقشة نقاط جديدة. وتم اعتبار الفساد الإداري وزرع المخدرات من المشاكل الجادة في البلد. أكّدت جميع الأطراف على أهمية الحقوق، وتعليم المرأة، وأن تنظيم داعش ظاهرة أجنبية على الأعراف الأفغانية ومطالب الأفغان[3]. شارك في هذا المؤتمر أعضاء من المكتب السياسي لحركة طالبان في قطر.

مؤتمر بكواش الأخير

عُقد المؤتمر الأخير لبكواش في 23 و24 من يناير 2016م، في الدوحة، وشارك فيه مندبون رسميون من طالبان. وفي هذا المؤتمر وبعد أن تم عقد جلستين من المحادثات الرباعية بين أفغانستان وباكستان والصين وأمريكا، صرّحت طالبان عن موقفها بشأن عملية السلام[4].

وإلى جانب مندوبين غير رسميين من كابول، شارك في المؤتمر 15 مندوبا من طالبان. مع أن هذه كانت جلسة غير رسمية، لكن الحكومة الأفغانية وبسبب المخالفة مع الجلسة لم ترسل أي مندوب إليها. وقال بعض الحلقات التابعة للحكومة في كابول بأن هذه الجلسة ستضعّف دور المبادرة الجديدة للحكومة في (المفاوضات الرباعية). رغم ذلك شارك في المؤتمر عبدالقيّوم كوجي عم الرئيس أشرف غني، ومسؤولون رفيعو المستوى للحكومة السابقة، وأعضاء البرلمان، وناشطون مدنيون، وأناس من المعارضة السياسية.

---

[2] راجع بيان بكواش حول مؤتمر دوبي الثاني على الرابط التالي:
http://pugwash.org/2013/01/17/summary-of-the-pugwash-meeting-on-afghan-reconciliation-dubai-15-17-january-2013/

[3] راجع بيان بكواش حول مؤتمر قطر على الرابط التالي:
http://pugwash.org/2015/05/04/doha-meeting-on-security-in-afghanistan/

[4] See online: http://pugwash.org/2016/01/24/doha-meeting-on-peace-and-security-in-afghanistan/

وكانت أبرز النقاط لتي جرت مناقشتها في المؤتمر كالتالي:

- ينبغي إنهاء الحرب،
- على القوات الأجنبية مغادرة أفغانستان،
- طلب بعض المشاركين تعديلا دستوريا في أفغانستان، فيما طالب آخرون بوضع دستور جديد. وستتم مناقشة مسودات لتعديل دستوري في الجلسات القادمة.
- لا ينبغي للدول الأخرى أن تسيطر على سياسة أفغانستان، بل عليها أن تساعد البلد في مجالات فنية، واقتصادية وثقافية.
- لا ينبغي عرقلة الأفراد والجهات التي تعمل في مجال إحلال السلام. يجب حذف أسماء طالبان من القائمة السوداء، وأن تُمنح لهم التأشيرات للمشاركة في مثل هذه الجلسات، وعلى طالبان أن يكون لها عنوان محدد لمحادثات السلام،
- أن يتم عقد (لوي جركا)، أو مجلس الأعيان الأفغاني لإجراء محادثات شاملة،
- أن تكون الهدنة على أجندة المحادثات،
- أن يكون التجنب من الخسائر المدنية أولوية لدى الطرفين،
- أن يكون نشاط المجتمعات المدنية، وحرية التعبير، والتعليم والتربية في إطار القيم الإسلامية،
- تم التأكيد على حقوق المرأة، وعلى مكافحة العنف ضد المرأة،
- يجب المحافظة على الأماكن العامة، مثل المدارس، والمراكز الصحّية، والبنية التحتية للبلد. كل من خالف ذلك يجب أن يُحاكم[5].

الشروط المسبقة لطالبان

وفي بيان لهم وضع مندوبو طالبان عدة شروط مسبقة لمحادثات السلام الأفغانية وهي، إحداث مكتب رسمي، وإلغاء عقوبات الأمم المتحدة ضد الحركة، وحذف أسمائهم من القائمة السوداء، وإطلاق سراح سجنائهم، وإنهاء الدعايات ضد حركتهم. قالت طالبان من رفع خطوات مسبقة لن تجدي محادثات السلام شيئا.

[5] Pajhwok, Doha meeting calls for end to military confrontation, 25 Jan 2016

وجاء في بيان طالبان: "إن الإمارة الإسلامية شرعت في الجهاد من أجل الوصول إلى غايات سامية والحصول على الحق، وليس من أجل مصالح مادية. وتتعهد الإمارة بالسلام حينما يكون الهدف من وراء ذلك إنهاء الاحتلال الأجنبي وإقامة نظام إسلامي حر فقط".

رغم ذلك فقط، أظهرت طالبان جاهزيتها المشروطة لمحادثات السلام مع الحكومة الأفغانية وهي في حد ذاتها خطوة جديدة تحمل الأمل.

تنازل من طالبان

قبل هذا، كانت حركة طالبان تصر بأن الحكومة الأفغانية عارية عن الشرعية، وينبغي إجراء محادثات السلام مع أمريكا والناتو، لكن وفي المؤتمر الأخير لبكواش، تغيّر موقف طالبان، إذ قسّمت مشاكل أفغانستان إلى قسمين. (المشاكل الخارجية والداخلية). وقالت إن المشاكل المتعلقة بالأجانب وخاصة بأمريكا يجب حلها عبر محادثات مباشرة بين طالبان وأمريكا. إن على القوات الأجنبية أن تغادر أفغانستان، وأن توفر للشعب الأفغاني بأن يقرر مصيره. وبشأن المشاكل المتعلقة بالأفغان تقول طالبان إن لدى الأفغان جاهزية واستطاعة لحل هذه المشاكل. ولذلك عبرّت طالبان بطريقة عن جاهزيتها المشروطة لمحادثات السلام مع الحكومة الأفغانية. ويمكن أن نلخّص عوامل تنازل طالبان في الآتي:

إعلان انسحاب القوات الأجنبية: فقد غادر الجزء الأكبر من قوات الناتو وأمريكا أفغانستن بنهاية عام 2014م، وبدأت مهمة الناتو غير القتالية باسم التأييد الحازم. وأثر ذلك على موقف طالبان بشأن السلام.

الخسائر الأفغانية: عام 2015م، تم تحويل المسؤولية الأمنية لجميع المناطق الأفغانية إلى القوات الأفغانية، مما يؤدي إلى وقوع خسائر من الأفغان في طرفي الحرب، وهو وضع لا ترضى بها طالبان أيضا، ولا تريد الاستمرار في تقاتل أفغاني.

تنظيم داعش: أعلنت داعش رسميا بداية عام 2015م، تواجدها في أفغانستان، ثم حدثت مواجهات بين طالبان ومقاتلي داعش، مما أثار قلقا لدى طالبان.

خسائر الحرب: فقد تعب الأفغان وفيهم طالبان من الحرب، ويريدون حل الأزمة الأفغانية عبر الحوار.

سياسة طالبان

أعلنت طالبان في بيان مؤتمر بكواش أنها متعهدة بالأنشطة المدنية، وحرية التعبير، وحقوق المرأة في ضوء القوانين الإسلامية، والمصالح الوطنية والقيم الإسلامية. وجاء في بيان طالبان أنها تدافع عن توفير التعليم لأبناء البلد، وتحافظ البنية الوطنية، والممتلكات العامة، وتدافع عن المشاريع ذات المنفعة العامة، مثل مشروع تابي، بهدف رقي للبلد، والرفاه والسعادة للشعب[6].

وفيما كانت دول آسيا الوسطى، وروسيا، والصين وإيران تشعر بقلق من الوضع الأفغاني وضّحت طالبان سياستها الخارجية، وقالت إنها لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ولا تتوقع ذلك من الدول الأخرى أيضا.

وأعلنت طالبان مرة أخرى بأن مكتبها السياسي في قطر يبقى عنوانها الوحيد لمحادثات السلام.

ردة فعل حكومية

مع أن جلسة بكواش كانت غير رسمية، ولم يشارك فيها مندوبون رسميون من الحكومة الأفغانية لكن يقال إن الرئيس أشرف غني بعث رسالة إلى الجلسة، وجاء فيها أن الحكومة الأفغانية تعترف بحركة طالبان كـ"مخالفين سياسيين"، ولديها جاهزية لمحادثات مباشرة معهم.

من جهة أخرى، قال ظفر هاشمي متحدث باسم الرئيس الأفغاني في مؤتمر صحفي إن عددا من الشروط المسبقة لطالبان من ضمن صلاحيات المجتمع الدولي. وأكّد أن الحكومة الأفغانية تحوار أولئك الذين يتركون العنف، وأنها تحارب من يستغل العنف.

وأضاف أن لدى الحكومة الأفغانية موقف واضح بشأن عملية السلام، وهي مستمرة في هذا الموقف، وأن إنجازات ما مضى من عقد ونصف، والدستور الأفغاني أمر لا تفاوض عليه.

من جانب آخر، يقول شهزاده شاهد متحدث باسم المجلس الأفغاني الأعلى للسلام إن جزءا من الشروط المسبقة لطالبان قابلة للتنفيذ.

[6] See online: http://alemara1.org/?p=39650

مؤتمر بكواش والمفاوضات الرباعية

كيف ستكون ظلال مؤتمر بكواش على المحادثات الرباعية للسلام؟ سؤال، تبقى إجابته رهن أن تصل المحادثت الرباعية إلى مرحلة محادثات مباشرة بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان.

ففيما أرسلت طالبان مندوبين رسميين لها إلى مؤتمر بكواش، لم ترسل الحكومة الأفغانية أي مندوب رسمي إلى هذا المؤتمر. مما يعني أن الحكومة الأفغانية تهتم بالمحادثات الرباعية أكثر وقد علّقت آمالها بها.

وفي المقابل يظهر من بيان طالبان في مؤتمر بكواش ومن تعليقاتهم على موقعهم الرسمي بأن حركة طالبان لم تعقد آمالا على المحادثات الرباعية، ولذلك رفعت الحركةُ الإشارة الخضراء لمحادثات مباشرة مع الحكومة. مع أن الحكومة الأفغانية أحسّت بالغيير، وأرسلت رسالة إلى المؤتمر في يومه الثاني، لكن مواقف الحكومة وتعلقيات مسؤوليها لا تظهر بأن تكون هناك محادثات مباشرة بين الحكومة وحركة طالبان في مستقبل قريب.

لو ننظر إلى مواقف الحكومة الأفغانية وطالبان في بضعة أسابيع أخيرة، نجد أن الحكومة علّقت آمالها على المحادثات الرباعية، لكن حركة طالبان تميل إلى مؤتمر بكواش ومؤتمرات مشابهة لتحاور الجانب المقابل مباشرة، وأن يكون دور الدول الأخرى في حد توفير الضمانة والتعاون.

ما الذي ينبغي عمله؟

فور وصول أشرف غني إلى السلطة، علّقت طالبان آمالها مثل بقية الشعب الأفغاني على الحكومة الجديدة، لكن ومع مرور سنة ونصف، يبدو الوضع متدهورا جدا، وتحكم حالة من انعدم الثقة بين الحكومة وطالبان.

وفيما فقد كل طرف الثقة في الطرف الآخر، ظهرت ضرورة ماسة لتواجد جهة محايدة للوساطة مقبولة لدى الطرفين. ومن هنا أكّد المشاركون في مؤتمر قطر على ضرورة جهة محايدة للوساطة تقبل بها الأطراف المتصارعة كلها، كي تقوم هذه الجهة بالوساطة بين الحكومة وطالبان في مفاوضات السلام.

أفغانستان.. بالدرجة الثانية فسادا في العالم

نشرت مؤسسة النزاهة الدولية تقريرها لعام 2015م، بشأن أكثر الدول فسادا حول العالم، وبناء على التقرير تصدرت القائمة بالدرجة الأولى كوريا الشمالية وصوماليا من بين 167 دولة، وتليهما بالدرجة الثانية أفغانستان.

ليست مؤسسة النزاهة الدولية هي المؤسسة الوحيدة التي أجرت إحصاءات حول الفساد الإداري في أفغانستان، فقبل ذلك، نشرت إدارة النزاهة الأفغانية، ومؤسسة آسيا، والأمم المتحدة، وإدارة مكافحة المخدرات والجرائم تقارير حول الفساد في البلد.

ما هو مفاد الإحصاءات الجديدة حول الفساد الإداري في أفغانستان؟ لماذا يتصاعد الفساد الإداري في البلد يوما بعد يوم؟ وما الذي فعلته حكومة الوحدة الوطنية في مجال الفساد الإداري؟

نظرة على الفساد الإداري في أفغانستان

وقد نشرت مؤسسات داخلية وخارجية تقارير بشأن الفساد الإداري في أفغانستان. إدارة النزاهة الأفغانية إدارة داخلية، لكن مؤسسات آسيا، والنزاهة الدولية، والأمم المتحدة، ومكافحة المخدرات والجرائم مؤسسات دولية، كلها نشرت تقارير وإحصاءات بشأن الفساد في البلد.

وهي مؤسسات لها تواجد واسع في البلد وفي مجال إجراء الإحصاءات. نعتمد هنا على إحصاءات مؤسسة آسيا، ومؤسسة النزاهة الأفغانية، والنزاهة الدولية، والأمم المتحدة.

بناءً على إحصاءات سنوية لمؤسسة آسيا، من عام 2006م، إلى 2014م، كان الفساد الإداري من ضمن أزمة يومية لحياة المواطنين. في 2006م، وبرأي 42% من الشعب كان الفساد مشكلة كبيرة، وفي 2014م، تصاعدت مشكلة الفساد الإداري برأي 62% من الشعب، وكان الفساد من أكبر مشاكلهم اليومية.

كما واشتملت استمارات مؤسسة آسيا في إحصاءاتها بشأن الفساد الإداري على أجزاء جديدة، مثل ما هو رأيك حول الفساد في جيرانك، ولدى المسؤولين المحليين، وفي الحكومة المحلية وفي البلد؟ لو نمعن النظر في الأجوبة على هذه الإستمارات، نجد أن الآراء الشعبية تميل نحو تصاعد محتمل في مستوى الفساد، وتتصدر سنة 2014م، قائمة الفساد مقارنة مع السنوات الأخرى.

من جهة أخرى قامت النزاهة الأفغانية منذ 2007م، بإجراء أربعة إحصاءات حول الفساد الإداري في البلد. وبناءً على هذه الإحصاءات، ارتفع مستوى الفساد في أفغانستان مع مرور كل سنة. عام 2007م، بلغ إجمالي الرشوة المدفوعة 447 مليون دولار، وفي 2010م، و2012م، و2014م، تصاعد المستوى بالترتيب إلى 1000، ثم 1250، ثم 1942 مليون دولار. (راجع الرسم البياني الأول).

الرسم البياني الأول: الفساد الإداري في أفغانستان:

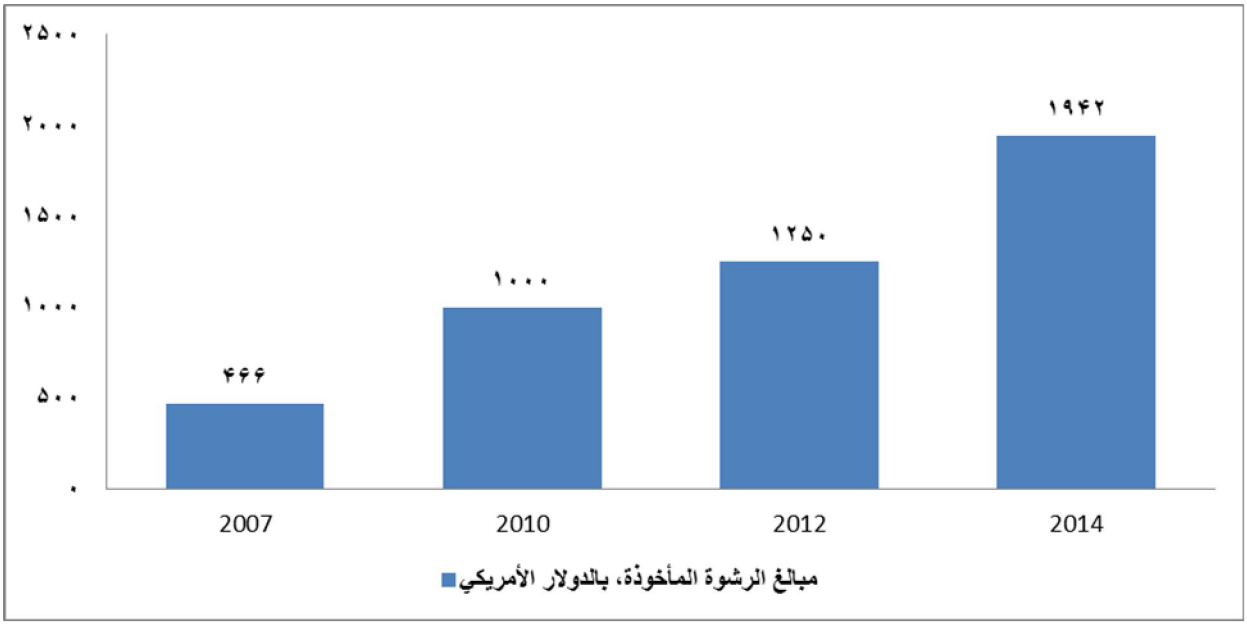

المصدر: إدارة النزاهة الأفغانية، إحصاءات 2007م، و2010م، 2012م، و2014م.

إحصاءات مؤسسة النزاهة الدولية حول الفساد الإداري في أفغانستان

النزاهة الدولية مؤسسة دولية مدنية، وبشكل أساسي تهدف هذه المؤسسة مكافحة الفساد. كما وتقوم المؤسسة بإجراء إحصاءات حول أكثر من 100 دولة، ثم ترتب هذه الدول على قائمة وتنشر تقريرا حول مستوى الفساد في هذه الدول.

لو ننظر إلى تقارير هذه المؤسسة منذ 2005م، يظهر أن أفغانستان وفي مكافحة الفساد تحصل على درجات قليلة، ولذلك تبقى في صدارة القائمة. عام 2005م، كانت أفغانستان في وضع أحسن مقارنة مع الوضع الحالي، فقد كانت درجات البلد 2.5، وكانت على المرتبة 117 دولة من بين 159 دولة. لكنها بدأت تفقد مكانتها وتتصدر قائمة الدول الفسادة.

ومن 2007م، إلى 2009م، تقلصت درجات البلد في مكافحة الفساد. (عام 2007م، كانت درجات أفغانستان 1.8، وفي 2008م، أصبح 1.5، وفي 2009م، وصل 1.3). لكن من 2010م، إلى 2011م، حصلت أفغانستان على درجات أحسن في مكافحة الفساد. وذلك ربما لأن أفغانستان وضعت قانون تنفيذ

خطة لمكافحة الفساد عام 2008م، وعلى أساس هذا القانون تم إحداث الإدارة العليا للتحقيق. (وصلت درجات البلد في 2010م، 1.4، لتصل في 2011م، 1.5).

بناء على هذه التقارير، من 2012م، إلى 2013م، تقلّصت درجات أفغانستان مرة أخرى في مكافحة الفساد الإداري، وأصبحت من أكثر الدول فسادا. (كانت درجاتها عام 2012م، 0.8، وفي 2013م، 0.8 درجة). لكن عندما وصل أشرف غني إلى سدة الحكم، وإثر بعض مواقفه، كفتحه ملف كابول-بانك، وإحداث لجنة التدارك الوطنية، وحظر السفر على المتهمين بالفساد وتقديمهم إلى المحكمة، كثرت درجات أفغانستان في مكافحة الفساد ووصل من 0.8، إى 1.2.

عام 2015م، لم تكن خطة الحكومة الأفغانية منسقّة في مكافحة الفساد الإداري، ولذلك حصلت على 1.1 درجة من عشر درجات. (راجع الجدول الأول).

الجدول الأول: وضع الفساد الأفغاني على المستوى العالمي، (2005م، إلى 2015م).

العام بالميلادي	درجات أفغانستان من عشر	الوضع على المستوى العالمي
2005	2.5	117/159
2007	1.8	172/180
2008	1.5	176/180
2009	1.3	179/180
2010	1.4	176/178
2011	1.5	180/183
2012	0.8	174/176
2013	0.8	175/177
2014	1.2	172/175
2015	1.1	166/167

المصدر: تقارير النزاهة الدولية من 2005م، إلى 2014م.

ردة فعل حكومية

مع أن الحكومة الأفغانية لم تنتقد تقارير مؤسسة النزاهة الدولية، لكنها اعتبرت محاولاتها في مكافحة الفساد صادقة، وأظهرت تعهدا في هذا المجال. يقول عبدالله عبدالله الرئيس التنفيذي الأفغاني في هذا المجال، لا شك في صدق نية حكومة الوحدة الوطنية لمكافحة الفساد، لكن هناك بعض مشاكل تتعلق بالقوانين ونحن نعمل عليها.

من جهة أخرى، قال نائب المتحدث باسم الرئيس الأفغاني ظفر هاشمي، حول التقرير الأخير للنزاهة الدولية إن الحكومة الأفغانية رفعت خطوات جادة في مكافحة الفساد. وضمن هذه الخطوات وعبر لجنة التدارك الوطنية منعت الفساد في كثير من العقود. فقد نشرت الحكومة لأول مرة القعد الأكبر لـ"بنزين"، لدى وزارة الدفاع، من أجل النزاهة. وتمر وزارة العدل بمرحة إصلاحات وقد كانت مصدرا للفساد. وقد عزلت محكمة الاستئناف خلال شهرين ماضيَيْن، قرابة 130 من القضاة، كما وعزلت قضاة ذوي خلفية طويلة.

العنصر الثاني في خطة الحكومة لمكافحة الفساد هو المحاسبة، فقد قبضت الحكومة إلى الآن على أقل التقدير 10 قضاة ممن انخرطوا في الفساد، ولذلك أجرت الحكومة محاولات كثيرة في مكافحة الفساد.

من جانب آخر، كان للشعب دور سلبي في مكافحة الفساد، وفي إفشاء سرّ المفسدين، كما ولم تكف عن دفع الرشوة بما يكفي.

عدم التنسيق الحكومي في مكافحة الفساد

مع أن الحكومة الأفغانية ومنذ عام رفعت خطوات في مكافحة الفساد الإداري، واعتبرت مكافحة الفساد من الأولوية لديها، لكن وإلى الآن لم تُنفّذ الإصلاحات الموعودة في مؤتمر لندن، ولم تكن الحكومة على موقف واحد في مكافحة الفساد.

مع أن ملف كابل-بانك هو أكبر ملف قضائي في تاريخ البنوك الأفغانية، لكن خليل الله فيروزي الذي ألقت الحكومة الأفغانية القبض عليه وأصدرت الحكم عليه بالحبس، فقد أطلق محمد علي محمدي المستشار الحقوقي للرئيس سراحه، ووقّعت وزارة بناء المدن عقدا معه لبناء مجمّع سكني. وتم توقيع هذا العقد لبناء مجمع باسم (سمارت)، بحضور مسؤولين كبار في الحكومة، مثل مندوب الرئيس في الإصلاحات السياسية

أحمد ضياء مسعود، ووزير بناء المدن. وهو أمر أدّى إلى تردي الثقة الشعبية على خطة الحكومة لمكافحة الفساد.

إلى جانب هذا، ألقت الخلافات الداخلية في الحكومة بظلال واسعة على مكافحة الفساد الإداري، وتُعتبر هذه الخلافات الداخلية مانعا كبيرا أمام إجراء الإصلاحات، والمحاولات لمكافحة الفساد.

من أجل مكافحة حقيقة للفساد، لابد للحكومة أن تجعل مكافحة الفساد من الأولويات الملحّة لديها، وأن يكون هناك تنسيق في الموقف الحكومي، وأن يتم وضع قوانين خاصة، كما وأن يتم إحداث إدارة مستقلة من أجل المهمة بصلاحيات تامة.

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: 784089590 (+93)

تواصل مع المسؤولين:

د. عبدالباقي أمين، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية و الإقليمية: 789316120 (+93) abdulbaqi123@hotmail.com

حكمت الله زلاند، مدير قسم الأبحاث والنشرات: 775454048 (+93) hekmat.zaland@gmail.com

ملاحظة: نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.